مقابلة

جورج شاهين

عن قانون الانتخاب كما كان معتمداً... حرب: لم يكن يوماً إلاّ من صنع السلطة

فرض التمديد الاخير للمجلس النيابي لنصف ولاية، وما سبقه من نقاش تناول القانون الجديد للانتخاب المنوي تحديثه، اعادة قراءة لتاريخه وما شهده مسلسل الدورات المتقطعة التي خرجت في معظمها عن مبدأ دورية العملية الانتخابية التي تميز النظام الديموقراطي - البرلماني عن غيره من الانظمة بحثا عن الفوارق التي ميزت الدورات عن بعضها البعض

من اجل اجراء القراءة المحيطة بتاريخ هذا القانون، اجرت "الامن العام" مقابلة مع النائب والوزير السابق المحامي بطرس حرب الذي فند كل المراحل وصولا الى التمديد الاخير للمجلس في 9 آذار الماضي. وهو الذي عايش محطاتها من داخل الندوة البرلمانية منذ دورة 1972، وصولا الى اتفاق الطائف الذي شارك في اعماله عام 1989، قبل ان يشهد على ولادة الدستور الجديد وما بعده لسنوات تمتد حتى الامس القريب.

■ يعد قانون الانتخاب في النظام الديموقراطي - البرلماني أبا لكل القوانين، لمجرد انه يؤدي الى تكوين المؤسسة التي تشكل مصدرا لكل السلطات؟

□ قانون الانتخاب هو الآلية التي تسمح للمواطن باختيار ممثليه الذين يشكلون الركن الاساسي في النظام الديموقراطي - البرلماني، وان لم يكن صالحا تبطل صلاحية النظام بكامله. لذلك يكتسب اهمية خاصة لا تعلو عليها اهمية اخرى. اذا مارس المواطن حقه الانتخابي بحرية تامة يوصل ممثلين شرعيين جديين الى السلطة، ويكون النقاش عندها في مجلس النواب مجديا حول آراء وافكار ومشاريع بعيدا من الانانيات والمصالح الشخصية.

■ الحديث عن أفضل قانون للانتخاب مزمن، وبعدما اعتمد قانون الستين فترة طويلة، ما هي الاشكال التي اتخذها قبل اتفاق الطائف؟

□ كان قانون الانتخاب ينتج بناء على رغبة الحكومة لاجراء الانتخابات بما يخدم مصالح السلطة، ونادرا ما كان المجلس يناقشه، كلما جاء رئيس للجمهورية، كان يجري التعديلات التي يريدها على القانون بما يخدم توجهه، ونجاح عدد من النواب الداعمين للعهد. اما قانون الستين الذي ساد لفترة طويلة، فاعتمد الاقضية كدوائر انتخابية رغم اختلاف حجمها وعدد سكانها وعدد نوابها. على هذه الاسس بقي هذا القانون معتمدا حتى دورة 1972، التي توالى التمديد بعدها ولاية بعد اخرى لتعذر اجراء الانتخابات العامة لعقدين من الزمن الى ما بعد اتفاق الطائف، في انتظار تطبيق ما اقر فيه لجهة حل الميليشيات ونزع سلاحها. بعد الدخول السوري الى لبنان تغيرت الامور، وتحديدا في الفترة التي تلت احتلال صدام حسين للكويت وانخراط النظام السوري في الحلف الدولي لتحريرها، وهو ما مكنه بمكافأة من الادارة الاميركية من السيطرة على لبنان. نتيجة ذلك، ورغم وجود مجلس نيابي ممدد له الى ما بعد اتفاق الطائف، ونتيجة النقص في عدد اعضائه تم تعيين عدد من النواب بسبب حالات الشغور. هو تدبير استثنائي وبغيض لمنافاته كل القواعد الدستورية، وهو امر تجلى بتعيين نواب بدلا من ان ينتخبهم الشعب، لأنه لم يكن هناك امكانية لممارسة حقه بالانتخاب بحرية وامان. بهذه الطريقة تم ملء الشاغرة بوفاة شاغليها، واضيفت 9 مقاعد للمسلمين لتحقيق المقاعد المناصفة مع المسيحيين كما تقرر في الطائف، وارتفع عدد اعضاء المجلس الى 108 بدلا من 99. فجأة ومن دون سابق انذار، قرر النظام السوري وضع يده على لبنان نهائيا، بمباركة او بغض نظر دولي، وقرر اجراء الانتخابات قبل نهاية الولاية الممددة حتى العام 1994 للاتيان بأكثرية نيابية موالية. عندما طرح الموضوع على حكومة الرئيس الراحل عمر كرامي، ولما كنت احد اعضائها وزيرا للتربية، رفضت اقتراحا بالدعوة اليها قبل نهاية ولايته، وقبل ان تنفذ الخطة الامنية وحل الميليشيات وجمع سلاحها، وهددت في حينه باللجوء الى الرأي العام لكشف المخطط الهادف الى هيمنة النظام السوري. وهو ما اكدت عليه في رسالة وجهتها في عيد المعلم في 9 آذار عام 1992، اعلنت فيها انه وان قررت الحكومة المضي في إجراء الانتخابات، سنقاطعها. طرحت الامر على البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير، وشرحت له الغايات والاهداف المشبوهة، وقد وافقني بهذا التهديد. بالنظر الى هذه التطورات، قرر النظام السوري يومها الاطاحة بالحكومة التي كانت تجمعنا برئيس الكتائب الدكتور جورج سعادة وممثل القوات اللبنانية المهندس روجيه ديب وغيرهما ممن التزمنا موقفا موحدا. انتظر النظام يومها 6 ايار ليدعو الاتحاد العمالي العام الموالي له وحلفائه الى التحرك والتظاهر في كل لبنان تحت عناوين مطلبية، وهو ما ادى الى استقالة حكومة كرامي. علما ان رئيسها كان قد ابلغ الرئيس الياس الهراوي والمسؤولين السوريين نيته في الاستقالة، بعدما انهار سعر صرف الليرة الى رقم قياسي. بعدها شكلت حكومة الرئيس رشيد الصلح، التي قررت اجراء الانتخابات النيابية مستفيدة من غياب الوزراء السياديين، ومتجاهلة رد الفعل الرافض على الساحة المسيحية برعاية البطريرك صفير الذي رفع الصوت عاليا، داعيا الى تأجيلها، واعلنا موقفا بالمقاطعة اذا جرت الانتخابات وفق الدعوة اليها. حاولت السلطة آنذاك اقناع البطريرك صفير بتغيير موقفه، وارسلت وزراءها ونوابها الذين يدينون لها بالولاء، الى اجتماع دعا اليه في بكركي لمناقشة الامر لإغراق الاجتماع بأكثرية نيابية ووزارية مؤيدة، وخصوصا ان من بين الوزراء المتحمسين للانتخابات ممن دخلوا الحكومة بتوصية سورية للمرة الاولى. يومها طرح الوزير الراحل ميشال المر ان يتقدم رافضو

النائب والوزير السابق المحامي بطرس حرب.

> **يكتسب قانون الانتخاب اهمية خاصة لا تعلو عليها اهمية اي قانون آخر**

المشاركة في الانتخابات بترشيحاتهم ضمن المهلة القانونية، فان جرت الانتخابات كان به، وفي حال العكس يسحبونها. لكن اكثرية النواب رفضوا الاقتراح الذي اعتبر محاولة لضرب صدقيتنا، ولن يغير في ما كنا نخشاه. ولما لم نصل الى اي توافق، اكدنا على المقاطعة. انصافا للتاريخ، موقفنا لم يكن رفضا لمبدأ الانتخابات، بل لزيادة الضغوط لمنع اجرائها، ظنا منا ان موقفا موحدا يجمعنا كقوى مسيحية مع البطريرك سيدفع السلطة والسوريين الى تغيير موقفهم. كنا مقتنعين بالمقولة التاريخية بـ"ان لبنان ذو جناحين مسيحي واسلامي، ولا يطير الا بهما سوية". لكننا اخطأنا في تقدير الموقف ورد الفعل المحتمل، وكانوا مصرين على الخطوة في وجود الحاكم السوري غازي كنعان الذي اطلق يومها مقولة "الفيل يطير ولكن لا يعلي كتير". وعليه، ولما اصرت الحكومة على قرارها استمررنا في المقاطعة، وولد مجلس نيابي هزيل في صحة تمثيله للمسيحيين حيث بلغت نسبة المشاركة 13% في كل لبنان.

■ حتى اليوم هناك من يعتقد ان قرار المقاطعة كان خطأ كبيرا؟

□ بعد الانتخابات خرجنا موحدين بتأييد شعبي كبير نتيجة ثباتنا على قناعاتنا، وتجاوزنا المغريات التي طرحت يومها على البعض. ومنذ تلك اللحظة بات المجلس في يد السوريين واداة لهم ولإرادتهم، وخرجنا من الحكومة التي شكلت على صورته. سألنا يومها انفسنا هل اخطأنا بالمقاطعة؟ تقلصت الاراء وتشكلت قناعة بأننا لم نخطئ. جاء الجواب الحاسم في انتخابات الـ96 التي اجريت بعد تعديل قانون الانتخاب، وعلى اساس المحافظات ما عدا جبل لبنان الذي تم تقسيمه الى ستة اقضية، واعتمدت بيروت دائرة واحدة في خدمة اصدقاء النظام السوري. في ظل شعورنا ان القرار بات كاملا في يد النظام السوري، قلنا يومها ان المعارضة من الخارج لا تخدم بقدر ما هي من الداخل، فشاركنا في انتخابات 1996. في ظل الضغوط التي واجهتني شخصيا في الشمال وحرماني بقرار من غازي كنعان الذي حظر مشاركتي في اي لائحة اساسية، شكلنا لائحة غير مكتملة بالتحالف مع رئيس الكتائب جورج سعادة وشاركنا يومها النائب مصباح الاحدب واصدقاء من الاقضية الشمالية. انتهت الانتخابات بفوز لائحتنا بمقعدين، احتفظت بواحد منها بعدما نلت رقما قياسيا ولم يعترفوا سوى بأقل من مئة ألف صوت بقليل. وفاز من اللائحة المنافسة في البترون النائب الراحل سايد عقل على حساب النائب جبران باسيل. في العام 2000 اجريت ◄

◄ الانتخابات ولم أجد من اترشح الى جانبه، ونتج من عدم قدرتنا على تشكيل لائحة من السياديين، انني اضطررت الى اجراء تحالفات انتخابية عابرة الى جانب بعض الخصوم، ورغم تراجع شعبيتنا الى النصف نتيجة الضغوط الكبرى عدت الى المجلس مرة اخرى.

■ هل تغير شيء في قانون الانتخاب بعد اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري واتفاق الدوحة؟

□ بعد اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري جرت انتخابات العام 2005، واعيد العمل بالنظام الاكثري على اساس الاقضية كما كانت عليه، فتحالفنا يومها مع القوات اللبنانية في اطار ما كان يجمعنا في "لقاء قرنة شهوان"، وهو ما ادى الى منافسة مع ما سمي بـ"التسونامي" الذي واكب عودة العماد ميشال عون الى لبنان. بعدها جاءت انتخابات العام 2009 على اساس القانون عينه، وبعد صراع كبير واكب المواجهة بين قوى 8 و14 آذار، وما انتهى اليه اتفاق الدوحة عام 2008، جرت التحالفات على القطعة في الدوائر بطريقة تحاكي خصوصيات المناطق. بعدها اجريت الانتخابات في العام 2018 بعد التمديد للمجلس عام 2013 لخمس سنوات، بمشروع قانون تقدم به النائب نقولا فتوش بحجة العجز عن اجراء الانتخابات بفعل احداث طرابلس وصيدا والحرب السورية وتداعياتها علينا. رغم ان وزير الداخلية العميد مروان شربل كان قد أجرى 13 عملية انتخابية فرعية لملء الشواغر في بلديات منحلة واخرى مستحدثة. كما عينت الحكومة المستقيلة هيئة الاشراف على الانتخابات، ووجه شربل الدعوة الى الهيئات الناخبة في موعدها الدستوري قبل صدور قانون التمديد. علما ان المجلس الدستوري عجز يومها عن ابطاله، جراء تعذر اتخاذه القرار عند النظر في طعنين

النظام السوري تحكم بتركيبة المجلس النيابي ورفع عدد اعضائه من 108 الى 128

تقدم بهما رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان وكتلة نواب التيار الوطني الحر. بفعل تعطيل النصاب بتغيب الاعضاء الاربعة الشيعة والدروز عن الجلسات المتتالية بضغط سياسي الى ان عبرت مهلة الشهر الملزمة. بعد فترة من خلو سدة الرئاسة، في نهاية ولاية الرئيس سليمان في 25 ايار 2014، فتح النقاش حول قانون جديد للانتخاب الى ان تم التوصل اليه بعد عام على انتخاب العماد ميشال عون رئيسا. وقد عرف بالقانون 2017/44 الذي اعتمد النسبية مع صوت تفضيلي واحد، واجريت التقسيمات في الدوائر الانتخابية الـ 16، بما فيها الدائرة الخاصة بالمغتربين. بعد ان عبرت انتخابات العام 2018 جاءت دورة الـ 2022، وتم تجميد العمل مرة ثانية بالدائرة الـ 16 واعطي المنتشرون حق الانتخاب للنواب الـ 128 كل حسب دائرته الانتخابية لمرة واحدة، على ان يعاد النظر في الدورة التي تليها بإعادة توزيع النواب الستة المغتربين على الدوائر الـ 15 ليكونوا بدائل منهم، وهو امر لم يحصل بعد. شكلت تلك الانتخابات دافعا الى فوز 13 نائبا تغييريا، وخسرت قوى الممانعة الاكثرية النيابية رغم احتفاظ الثنائي الشيعي بكامل النواب الشيعة.

■ قبل التمديد الاخير كنا نترقب انتخابات ايار المقبل، كيف تقيم الخطوة؟

□ صحيح كنا نستعد للانتخابات في ايار المقبل على وقع التعديلات المقترحة على القانون 2017/44، لكن جاء التمديد الاخير في 9 آذار الماضي ليؤجلها بفعل الحرب التي استدرجها دخول حزب الله في حرب "اسناد ايران" لمدة عامين. وهي مهلة فضفاضة وغير واقعية، وكان يمكن ان يمدد لعام واحد، وإذا بقيت الظروف على ما هي عليه يمكن اصدار قانون آخر. وعليه، نحن في انتظار قرار المجلس الدستوري الذي يحسم مصيرها في ضوء الطعون المرفوعة امامه، في ظل استحالة اجرائها في ايار المقبل ايا يكن قراره.